
السياسة النووية الامريكية
بيرنت سيو تشيني
ترجمة
محمد عبد السلام الشامي

السياسية النووية الامريكية والدول النووية

مقارنة بين الهند وباكستان

بيرنت بيوي تشيني

ترجمة

محمد عبد السلام الشامي

جدول المحتويات

المقدمة

قال الرئيس باراك أوباما في تصريحاته في 5 أبريل في براغ تشيكوسلوفاكيا ،قال "في تحول غريب في التاريخ انخفض التهديد بشن حرب نووية عالمية،وزاد خطر وقوع هجوم نووي .هذا البيان ركز بشكل كبير علي جعل اهتمام العالم ينصب علي حقيقة انه بالرغم من أن الحرب الباردة قد انتهت ،فقد شن صراع جديد وخطير منذ تهديد الأسلحة النووية. وفي تصريحاته ارسي الرئيس اوباما سياسية ادارته النووية. الهدف الأول اتخاذ خطوات ملموسة تجاه عالم خالي من الأسلحة النووية. ستعمل الولايات المتحدة علي خفض الأسلحة النووية في العالم بما في ذلك اسلحتها النووية.ستحتفظ الولايات المتحدة "بترسانة فعاله من أجل ردع أي

خصم ،وضمان الدفاع عن حلفائنا.يشمل هذا الالتزام توقف اختبارات الاسلحة النووية ووقف انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية . السياسية الثانية هي مواصلة الضغط الدولي الكافي علي الدولة التي تفكر في البدء في البرامج النووية لثنيهم عن فعل ذلك. والمح الرئيس اوباما "يجب أن تكون القواعد ملزمة ،ولا بد من المعاقبة علي الانتهاكات.يجب أن تعني الكلمات شيئا ما. السياسية الثالثة هي ضمان أن الارهابيون لن يحصلوا علي سلاح نووي بتأمين كل المواد النووية المعرضة للخطر في جميع ارجاء العالم في غضون اربعة سنوات.ركزت السياسية النووية الامريكية قبل كل شي علي عدم الانتشار النووي . السياسية النووية للإدارة الامريكية توازي عن كثب الركائز الثلاثة لاتفاقية عدم الانتشار النووي:عدم الانتشار،نزع السلاح،والحق في استخدام سلمي للتكنولوجيا النووية. جدوى سياسية الولايات المتحدة مثار للتساؤل في ضوء حصول الهند باكستان وكوريا الشمالية علي السلاح النووي وتجاهل بنجاح الضغط من الولايات المتحدة في هذا الخضم. السياسية موضع تساؤل ايضا منذ أن انفقت الولايات المتحدة مليون دولار منذ 2001 لمساعدة باكستان في تأمين اسلحتها النووية.وهل ينبغي علي الولايات المتحدة ان تحافظ علي سياسة القوية لعدم الانتشار بينما في نفس الوقت تمول اليات امنية للدول بمجرد ان تصبح قوي نوويه هل من الممكن ان تعمل السياسات معا او بمساعدة الاليات الامنية والتي تجعل سياسية عدم الانتشار عديمة الفائدة.

أهداف السياسية النووية الامريكية

من الاهمية بمكان أن نعود الي الوراء ونتناول السياسية الامريكية ،وفقا لأحدث تقرير لفريق عمل مجلس العلاقات الخارجية عن السياسة النووية الامريكية ، يتمثل الهدف الاكثر اهمية منع أي دولة او اطراف فاعلة غير حكومية من استخدام السلاح النووي. ومن الواضح أن أول وأهم هدف مباشر يتمثل في ضمان عدم تفجير سلاح نووي في أي مكان في العالم. القنبلة النووية التي يفجرها فرد أو دولة عمدا أو غير عمد تسبب في تأثير الدومينو

الذي لا رجعه فيه في الرد والانتقام. الهدف الثاني هو منع انتشار قدرات الاسلحة النووية لدول أخري أو اطراف فاعلة غير حكوميه . هناك فكرتين متميزتين لهذا الهدف. يعتقد البعض أن الحصول علي اسلحة نووية يطلق سلسلة من ردود الفعل المتصاعدة لدول اخري.يتفق المدير المشارك لمركز التعاون والأمن الدولي في جامعة ستانفورد سكوت ساغان مع نظرية تسلسل ردة الفعل قائلا في كل مرة تطور دولة ما اسلحة نووية لموازنة خصمها الرئيسي فإنها ايضا تخلق تهديد نووي لمنطقة أخري فيتعين عليها عندئذ ان تبدأ في برنامج اسلحة نووية للحفاظ علي امنها القومي. لا يعتقد الباحثون الاخرون ان الامر كان علي هذا النحو.الهدف الثالث والأخير هو التخلص من الاسلحة النووية من العالم كله. اكد الرئيس اوباما علي هذا الهدف منذ اول خطاب بشأن السياسة النووية."لذا اليوم ،اقول بكل وضوح وبكل ثقة التزام امريكا بالسعي للسلام والأمن في عالم خالي من الاسلحة النووية.

السياسية النووية الامريكية ذات المسارين

تستخدم الولايات المتحدة سياسة ذات مسارين.المسار الأول عدم الانتشار. وتتضمن سياسة الولايات المتحدة مستويات من الاجراءات. تطبق الولايات المتحدة الضغط علي الدول لثنيها عن تطوير الأسلحة النووية بالموافقة علي الدفاع عن الدول ضد هجوم نووي من دول نووية حالية. أوروبا الغربية مثال جيد لهذا المستوي من سياسة عمل عدم الانتشار. لدي الولايات المتحدة ما يقدر حوالي 200 سلاح نووي تكتيكي يتمركز في اوربا الغربية لحماية الدول الاوربية ضد الدول النووية. كما أن الاسلحة متمركزة في اوربا الغربية لمنع دول اوربية من تطوير برامج اسلحتها النووية.ويشمل اسلوب اخر في سياسية عدم الانتشار استخدام العزلة وفرض العقوبات لمنع الدول من البدء أو استمرار تطوير برنامج الاسلحة النووية وقد عبر الرئيس اوباما مؤخرا عن الحاجة الي قرار جديد بفرض عقوبات ضد ايران ،ولكن هذا مؤلم. وقد تمادت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون إلي حد الدفع "بعقوبات مكبله".ورغم ان عدم الانتشار أمر محوري للسياسة النووية

الامريكية ،فإنها لم تكن فاعلة بدون الدعم الكامل لكل دول في معاهدة عدم الانتشار.يمكن للولايات المتحدة فرض عقوبات علي دوله ولكن اذا امدت الصين دول غير أطراف في معاهدة عدم الانتشار النووية بالمواد والمعلومات النووية فانه لن ترتدع الدول غير أعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي . يتمثل المسار الثاني لسياسة الولايات المتحدة في مساعدة الدول الحليفة بتأمين اسلحتها النووية لحمايتها ضد السرقة أو التفجير العرضي. وهذا المسار لم يحظ بتقدير كبير من الدراسة حتي في وقت قريب. مساعدة الدول النووية مثار للجدل،ولا سيما اذا لم تكن الدولة من الموقعين علي اتفاقية عدم الانتشار النووي. المدير السابق لمعمل الاسلحة بلوس الاموس ،هارولد اجينو ،من المؤيدين الصريحين لمساعدة الولايات المتحدة للدول الحائزة علي الاسلحة ألنووية سواء كانت الهند الباكستانية أو الصين أو إيران الشئ الاكثر اهمية الذي نريد التأكد منه انه لا يوجد استخدام غير مصرح. وعليك ان تحرص علي أن الرجال الذين يمتلكون السلاح لا يمكنهم استخدامه بدون ترخيص لازم. قمة الامن النووي 2010 كانت اكبر تجمع لرؤساء دول منذ مؤتمر الامم المتحدة 1945 المعني بالمنظمة الدولية.وانصب تركيز المؤتمر علي افضل السبل في حماية الاسلحة النووية وإبقائها بعيدا عن ايدي الارهابيين. الهدف الاخر للقمة هو العمل مع الدول الاخري لمنع تطوير برنامج ايران للأسلحة النووية من خلال مزيد من العقوبات الاقتصادية. لمعرفة ما اذا كانت السياسية الامريكية متناقضة وما اذا كان نهج المسارين فعال. سنبدأ بدراسة تنفيذ وتأثير هذه السياسة علي برنامج النووي للهند وباكستان .في الفصل الاول سنستعرض تاريخ البرنامج النووي لكل دولة وتأثير قرارات السياسة الامريكية في قرارات تطويرها.

الهند

الخلفية

بدأ برنامج الهند النووي بمساعدة الولايات المتحدة ضمن برنامج الرئيس ايزنهاور الذري من أجل السلام في خمسينيات القرن الماضي.الذرة من أجل

السلام كان محاولة لتهدئة المخاوف في ارجاء العالم بعد القاء الولايات المتحدة للقنابل الذرية علي هيروشيما وناغازاكي. انشأت الولايات المتحدة مفاعلات نووية في كل من الهند وباكستان بهدف معلن كما وضعه الرئيس ايزنهاور "تكريس قلبها وعقلها بالكامل لإيجاد طريقة التي لا يمكن بها الابداع الخارق للإنسان يكرس لموته بل مكرس لحياته. قدمت الولايات المتحدة الوقود النووي وسمحت للعلماء الهنود للدراسة في المعامل النووية للولايات المتحدة.علي الرغم من ان الهند كانت نشطة في مفاوضات معاهدة عدم الانتشار النووي في 1968 ،فإنها رفضت الانضمام مشترطة الي عدم نزاهة اعضاء مجلس الامن القومي ، الولايات المتحدة ، الصين ، المملكة المتحدة ، وفرنسا في امتلاكهم للأسلحة النووية. وفي نفس الوقت تحرمها علي اخرين. فجرت الهند كود لجهاز نووي اطلق عليه "بوذا المبتسم في 1974 اطلقت عليه الهند "انفجار نووي .اثبت الانفجار للعالم ان التكنولوجيا النووية تقدم لإغراض سلمية بمقتضي برنامج الذرات من أجل السلام يمكن استخدامها في اسلحة نووية. وفي ردة الفعل علي هذا التفجير،شكلت مجموعة الموردين النووية .مجموعة الموردين النووية وهي هيئة متعددة الجنسيات وهدفها تخفيض الانتشار النووي عبر توجيهات لصادرات نووية.اربعة وستون دولة مشاركة من بينها الولايات المتحدة . في ردة الفعل علي اختبار الهند ، اصدر الكونجرس قانون عدم الانتشار النووي لعام 1978 وفرض شروط جديدة قاسية لصادرات الولايات المتحدة النووية للدول الغير نووية.كما طالب قانون عدم الانتشار النووي مجموعة الموردين النوويين بوقف الصادرات اذا فجرت دولة سلاح نووي أو محاولات لتصنيع سلاح نووي. اوقفت الولايات المتحدة الوقود الي الهند في 1980 وفقا لشروط قانون عدم الانتشار.وبالرغم من ذلك امدت فرنسا الهند بالوقود حتي اعتمدت شروط ضمان مشابهة في 1995. تلقت الهند شحنة الوقود من الصين وروسيا في حين توقفت فرنسا عن مساعدتها. اختبرت الهند الاسلحة النووية في 1998 في تل بوخران للتجربة في راجستان والهند،حاليا عضو مجلس ادارة في وكالة الدولية للطاقة النووية . يخضع اربعة من 17 مفاعل نووي

لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في 2005، اعلن الرئيس جورج دبليو بوش انشاء شراكة عالمية مع الهند.في بيان مشترك مع رئيس الوزراء مانموهان بينغ أوضح اهمية الطاقة النووية المدنية السلمية لتلبية احتياجات الطلبات العالمية المتزايدة علي الطاقة بطريقة نظيفة وأكثر كفاءة. وافقت الولايات المتحدة علي العمل مع الحلفاء لتيسير التعاون في الطاقة النووية المدنية الكاملة والتجارة مع الهند ،علي سبيل المثال لا الحصر سرعة البت في امداد الوقود للمفاعلات النووية الخاضعة للضمانات في تارابور. ادلي وكيل وزارة الخارجية للشئون الدولية ارنيكولس بيرنس للجنة مجلس النواب للعلاقات الخارجية رغبة ادارة بوش في تحويل العلاقات مع الهند علي اساس رؤية استراتيجية لتخطي حتي اكثر المخاوف الامنية الحاحا اليوم.جعلت الهند التعاون المدني النووي بين الولايات المتحدة والهند الشاغل الرئيسي للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند.من خلال هذه الشراكة الاستراتيجية انتقلت الهند من كونها هدفا لسياسة الولايات المتحدة في عدم الانتشار النووي لتصبح حليفا لها.قبل العلاقة الاستراتيجية الخاصة مع الولايات المتحدة ،في نوفمبر 1991 وقعت الهند اتفاق مع ايران لتقديم مفاعل بحثي بقدرة 10 ميغاوات لطهران. سرعان ما تم الغاء الاتفاق بسبب الضغوط من الولايات المتحدة .أوضح وزير الخارجية الهندي جاسوانت سنغ ان الهند واصلت وستستمر في دعم ايران في محاولة مثيرة للجدل في توليد طاقة نووية وهناك العديد من التقارير عن تمرير علماء هنود نوويين لمعلومات لإيران حتي 2005. احتج المسئولون الهنديين علي الادعاءات بمساعدة ايران التي حدثت فقط بموجب التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. في 8 يوليو قيد الاتفاق نقل تقنيات التخصيب والمعالجة الي الدول التي ليس لديها هذه التقنيات في الوقت الحالي ودعم جهود عدم الانتشار دوليا. وذكر وزير الشئون الخارجية براناب مورخي في 5 سبتمبر ان الهند لن تكون مصدر انتشار التكنولوجيا الحساسة والتي تشمل عمليات التخصيب وإعادة المعالجة.فإننا نؤيد تعزيز نظام عدم الانتشار. نحن نؤيد الجهود الدولية الرامية إلي الحد من انتشار معدات او تكنولوجيا المتعلقة بالتخصيب وإعادة

المعالجة الي الدول التي لا تمتلك هذه التكنولوجيا .تؤكد الهند انها تهدف لدعم سياسية الولايات المتحدة في عدم الانتشار النووي ، ولكن ما هي الآثار المترتبة علي مساعدة الهند ؟

صوت الكونجرس في 1 اكتوبر 2008 بالموافقة النهائية علي قانون التعاون النووي الهندي الامريكي وقانون تعزيز عدم الانتشار. رفع هذا القانون الحظر علي التجارة النووية مع الهند الذي دام لثلاثة عقود.يقدم هذا الاتفاق مساعدة الولايات المتحدة لبرنامج الهند للطاقة الذرية المدنية.بالإضافة ،الي ان الاتفاق يسمح لمفتشون الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدخول لبرنامج الهند النووي السلمي. ادعي منتقدو الاتفاق انه عكس مسار جهود 50 عاما للولايات المتحدة في عدم الانتشار النووي.قال زميل العلوم والتكنولوجيا في مجلس الشئون الخارجية تشارلز فيرجيسون انه اتفاق غير مسبوق للهند .اذا تفحصت الثلاثة دول خارج اتفاقية عدم الانتشار النووي إسرائيل الهند ، باكستان ،هذا يمثل صفقة فريدة. يعتبر كثير من المنتقدين أن الاتفاق يعود بالنفع علي الهند بشكل مفرط. حيث ذكر تقرير خدمات ابحاث الكونجرس ،ليس هناك اجراءات لتقييد برنامج الاسلحة النووية الهندية. لا تريد الهند أن تكون في وضع الطرف الأول الذي يقوم بتوجيه ضربة نووية انتقامية. اختبرت وضعية الهند النووية في 26 نوفمبر 2008 عندما هاجم ارهابيون لشكر طيبة وهي منظمة تحظي بدعم تاريخي من الدولة الباكستانية ، مومباي وأودت بحياة 173 شخص اتسمت الهند بضبط النفس ،لم تحشد قواتها العسكرية للانتقام في كل من باكستان أو معسكرات لشكر التي تنشط هناك.

هل سياسية ذات مسارين الحالية فعالة في الهند

تظل الهند دولة موقعة علي معاهدة عدم الانتشار النووي وحائزة علي السلاح النووي. تنص المادة الاولي من معاهدة الحد من الانتشار النووي علي ما يلي:

تتعهد كل دولة حائزة علي السلاح النووي بعدم نقل الاسلحة النووية أو الاجهزة النووية الآخري الي أي متلقي ايا كان أو السيطرة علي هذه الاسلحة.الأجهزة المتفجرة بشكل مباشر أو غير مباشر ،ولا يجوز بأي حال من الاحوال مساعدة أو تشجيع دولة غير حائزة علي سلاح نووي لصناعة سلاح نووي أو الحصول علي اسلحة نووية أو أجهزة نووية اخري أو السيطرة علي هذه الاسلحة أو الاجهزة المتفجرة.

هل هذا يعني أن مساعدة الولايات المتحدة تنتهك المادة الاولي من معاهدة حظر الانتشار النووي. هل هذا يمنح التعاون مع الهند وضع الهند كدولة حائزة علي سلاح نووي وبالتالي تشجع برنامج الاسلحة النووية الهندي والأهم من ذلك هل مساعدة الولايات المتحدة للهند تشكك في سياسة النووية الامريكية في عدم الانتشار بوجه عام ويلحق الضرر بتهديدات عدم الانتشار لإيران وكوريا الشمالية؟

الهند لديها علاقات استراتيجية متنامية مع ايران .الهند لديها رغبة قوية بإقامة خط انابيب غاز بطول 2800 كيلومتر بين إيران باكستان مقترح 7،4 بليون دولار. الهند لديها سجل حافل لم تخضع لسياسة الولايات المتحدة في عدم الانتشار النووي.الهند مستقلة جدا في مجال السياسة الخارجية كما اكدت عضويتها الطويلة وقيادتها لحركة عدم الانحياز.الهند كانت معارضة صريحة لمعاهدة حظر الانتشار النووي.المسار الاول ،سياسة عدم الانتشار ليست ذات جدوى فيما يتعلق بالهند.وبالرغم من ان سياسة الولايات المتحدة حققت نجاحا متواضعا في ابطاء برنامج الهند النووي،فإنها لم توقف ذلك البرنامج .لم تفشل سياسة الولايات المتحدة في منع الانتشار النووي فحسب ولكن قانون موافقة علي التعاون الامريكي الهندي وتعزيز عدم التخصيب يقر ببرنامج الهند للأسلحة النووية.انه من المتناقض للولايات المتحدة أن توقع علي اتفاقية نووية مع الهند وفي نفس الوقت تطلق تهديدات لدول حائزة علي سلاح نووي أو في المراحل الاولي لتطوير اسلحة نووية. سياسة الولايات المتحدة في عدم الانتشار النووي لا يمكن أن تؤخذ علي محمل الجد ما لم يكن

هناك شراء عالمي وبلا استثناءات. المسار الثاني للسياسة النووية الامريكية والذي يساعد الدول الحليفة لا وجود له فيما يتعلق بالهند.في حين تمد الولايات المتحدة الهند بالوقود ،لا توجد تدابير تشتمل علي تأمين أسلحة الهند النووية.سمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية فقط بتفتيش البرنامج النووي الهندي السلمي وليس برنامج النووي العسكري.وبالتالي فإن السياسة النووية الامريكية لا تعمل بأي حال من الاحوال علي نزع أو تأمين الاسلحة النووية التي تمتلكها الهند.

باكستان

فمنذ 11 سبتمبر 2001، كانت باكستان حليفة مهمة وضرورية في الحرب علي الارهاب .العلاقة معقدة بسبب حقيقة مفادها أن باكستان تمتلك اسلحة نووية ،وليست من الدول الموقعة علي معاهدة حظر الانتشار النووي.

خلفية

البرنامج النووي الباكستاني المسمي بالمشروع 726 ننتج عن تطوير برنامج الهند النووي. مشروع 726 اصبح ملحا بعد تفجير الهند لأول سلاح نووي في 1974.تلقت باكستان مساعدة تكنولوجية من أوربا والصين . من غير الواضح متي انتجت باكستان أول جهاز تفجير نووي .ذكر اي كيو خان مؤخرا والذي يعتبر علي نطاق واسع مؤسس البرنامج النووي الباكستاني لذا نيوز ان باكستان لديها القدرة علي تفجير قنبلة نووية في نهاية 1984.بموجب تعديل بريسلر قطعت المساعدات العسكرية والمالية لباكستان في 1990 تحت قيادة الرئيس جورج دبليو بوش بسبب الاقتناع أن باكستان لا يمكن أن تمتلك اسلحة نووية .اجرت الهند اختبارات السلاح النووي في 12 مايو 1998 ما دفع باكستان للرد بستة اختبارات بعد اسبوعين .فرضت الولايات المتحدة عقوبات ردا علي الاختبارات ولكن خففت في 11 سبتمبر وتشير التقديرات إلي أن باكستان تمتلك 60 سلاحا نوويا .ويدعي كثيرون أن لديهم ما يقل عن 100.يشير بناء باكستان لمفاعلات نووية جديدة إلي خطط لزيادة الترسانة النووية.أكد مسئولون باكستانيون أنهم لا ينخرطون في سباق تسلح. ولكن يجب علي ترسانتها النووية أن تصل إلي حد معين ليكون بمثابة حد ادني من الردع النووي.فمنذ توقيع الرئيس الامريكي جورج بوش في 8 اكتوبر علي قانون الموافقة علي التعاون النووي وتعزيز

عدم التخصيب .اصبح المسئولون الباكستانيون قلقون من العلاقة الخاصة بين الدولتين. اعرب ممثل باكستان في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 2008 أن الاتفاق قد يؤدي إلي سباق تسلح بين باكستان والهند بعد أن تأثرت بالأزمة الاقتصادية في 2008،اجبرت باكستان علي تخفيض برنامجها النووي بنسبة 35%.الوضع السياسي في باكستان كان مضطربا منذ الانقلاب العسكري في 1999 عندما اصبح الجنرال بيربيز مشرف زعيما الي جانب جماعات المتطرفة يشكك في تأمين برنامج اسلحة باكستان النووية . ما بين 2006،2007 اعطت الولايات المتحدة باكستان سرا اكثر من 100 مليون دولار لمساعدتها في تامين سلاحها النووي المساعدة التي اخفيت في المخصصات السرية للميزانية الفدرالية ،دفعت لتدريب المسئولين الباكستانيين في الولايات المتحدة وإنشاء مركز تدريب نووي في باكستان،المنشاة التي يقول الامريكيون انها بعيدة عن الاكتمال بالرغم من أن كان من المتوقع ان تعمل في عام 2007 .لا يعرف القليل بالتحديد عن ماذا استخدم المال ،ولكن رولف مواني لارسن ،المدير السابق لمكتب المخابرات ومكافحة التجسس في وزارة الطاقة الامريكية قال أن المال احسن انفاقه. يحتفظ المسئولون الباكستانيون بحق اختيار اجراءات الامن المدفوعة لصالح الولايات المتحدة. ادلي وكيل وزارة الخارجية جون دي نيجروبونتي للكونجرس عن اعتقاده بأن الاسلحة النووية لباكستان تحت المراقبة التقنية الفعالة .ومؤخرا في 21 يناير 2010، ذكر وزير الخارجية روبرت جيتس أن الولايات المتحدة مرتاحة جدا بأمن الاسلحة النووية لباكستان.

هل السياسة ذات المسارين ذات جدوى في باكستان؟

كما هو الحال في الهند،سياسة عدم الانتشار للولايات المتحدة غير مؤثرة في منع باكستان من تطوير أسلحة نووية. بخلاف الهند الوضع السياسي في باكستان متوتر،علي سبيل المثال ،عبر مدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي عن قلقه من أن النظام الراديكالي قد يتولى السلطة في باكستان وبفعل ذلك ستحصل علي

اسلحة نووية .من انقلاب 1999 الي اغتيال بنظير بوتو في 2007 ، هناك قلق متزايد بشأن الامن النووي والإجراءات .ايضا مثل الهند ، باكستان ما زالت دولة موقعة علي اتفاقية عدم انتشار السلاح النووي. المسار الثاني للسياسة النووية ما زال ساريا منذ 2011 كان مثار للتساؤل في ما اذا كان قد انتهكت الولايات المتحدة معاهدة حظر انتشار السلاح النووي بتقديم المشورة لباكستان وإعطاؤها 100 مليون دولار لتأمين سلاحها النووي .وفي 2007، 100 مليون دولار تخصص لما يقل عن 1% بحوالي 10 بليون دولار مساعدة امريكية معروفة لباكستان منذ هجمات 11 سبتمبر.معظم المال قد ذهب للمساعدة في انشطة مكافحة الارهاب ضد طالبان والقاعدة. فمنذ مساعدة الولايات المتحدة باكستان في تأمين اسلحتها النووية فقد زادت الثقة العالمية مستشار الأمن القومي الهندي ام كي نارون قال لبريس ترست اوف انديا أن ترسانة باكستان النووية اصبحت أمنه ولديها ما يكفي من الضوابط والتوازنات. بثقة مسئولون من الهند والولايات المتحدة في الأمن الحالي للترسانة النووية الباكستانية،المسار الثاني للسياسة النووية الامريكية ما زال ساريا.

سياسة عدم الانتشار النووي في مقابل تأمين المواد النووية

يطالب الرئيس اوباما بمراجعة الوضع النووي المنشورة في 6 ابريل 2010 بوقف انتشار السلاح النووي ،ومنع الارهاب النووي ويواصل جهده لليوم الذي ينعدم فيه وجود هذه الأسلحة .نعمل بجهد لطرح كل عنصر في جدولنا الشامل. لتقليل الترسانات تامين المواد النووية المعرضة للخطر ،وتعزيز اتفاقية حظر الانتشار النووي.بينما اعادت مراجعة الوضع النووي اهداف السياسة النووية الأمريكية عدم

الانتشار النووي وتأمين المواد النووية المعرضة للخطر،هناك تضارب بالنسبة للهند وباكستان .سياسة الامريكية في عدم الانتشار النووي فشلت في ردع الهند وباكستان من تطوير اسلحة نووية.العقوبات الصارمة لم تفعل شي يذكر لمنع الهند وباكستان من الحصول علي المعرفة والمواد الضرورية من الدول الآخري ، ولا سيما في اوربا والصين. المسار الثاني والذي ساعد في تأمين الترسانة النووية اثر عكسيا علي مسار السياسة الولي في عدم الانتشار .لكي تنجح سياسة عدم الانتشار ،يجب أن لا يكون بدائل او استثناءات ،بدلا من الضغط علي الهند وباكستان بعقوبات صارمة حاليا تضغط علي ايران لتطورها المزعوم للأسلحة النووية .دعمت الولايات المتحدة وعملت عن قرب مع الهند وباكستان للتأكد من أن موادهم النووية في امان. اوضحت الولايات المتحدة ان تعمل استثناءات للدول النووية بفوائد اقتصادية مشتركة مثل الهند والدول التي تشاطر مصالحها الامنية مثل باكستان .وبالرغم من ذلك ، تسعي لتنفيذ بدقة سياسات عدم الانتشار النووي ضد دول العدو. هذا التضارب يمثل ثغرة في سياسة الولايات المتحدة النووية ويقوض من مصداقيتها في هذا المجال.اذا كانت سياسة الولايات المتحدة هي تأمين الترسانة النووية لدول التي ليست في معاهدة عدم الانتشار النووي فانه يجب ان تطبق هذه السياسة علي دول الغير موقعة علي معاهدة حظر الانتشار النووي الحائزة علي اسلحة نووية. قبول الولايات المتحدة الهند وباكستان كدولتين نوويتين بالرغم من انهما لم يوقعا علي معاهدة حظر الانتشار النووي هو انتهاك لا لبس فيه لسياسة الولايات المتحدة في حظر الانتشار النووي وضد معاهدة حظر الانتشار النووي.كيف يمكن للولايات المتحدة ان تفرض عقوبات

وتهديدات جدية لإيران وكوريا الشمالية ،عندما الغت سياسة الولايات المتحدة منع الانتشار النووي للهند وباكستان عندما اصبحت ملائمة اقتصاديا وإستراتيجية لفعل ذلك.المسار الثاني للولايات المتحدة متضارب،بينما كلا المسارين يتناولا بشكل مستقل اهداف السياسة النووية الامريكية وهما معا في تناقض ،سياسة الولايات المتحدة في عدم الانتشار النووي معرضة للخطر ما لم تنفذ دول الموقعة علي معاهدة حظر الانتشار الاخري نفس السياسة فرضت الولايات المتحدة عقوبات علي الهند وباكستان لتطوير اسلحة نووية ولكن دول اوربية والصين زودت بالمعلومات والموارد المطلوبة.وضع اساس هام لعقوبات عالمية حقيقة ضد ايران حيث ذكر الرئيس اوباما عقب قمة الامن النووي 2010 الحقيقة ان لدينا روسيا والصين وأيضا الاعضاء الخمسة بالإضافة الي واحد يجرون مناقشة جادة حول فرض عقوبات علي النظام. بعد اقرار العقوبات الجادة علي النظام عندما انتهكت كوريا الشمالية التزاماتها تجاه معاهدة حظر انتشار النووي انها علامة علي المستوي حيث الدبلوماسية تعمل لتزيد من امكانيتنا لعزل هذه الدول التي تنتهك التزاماتنا الدولية. المحادثات الجادة ليست كافية ،ان حده التوتر يمكن تخفيفها قليلا بتهدئة الولايات المتحدة للخطاب القوي لعدم الانتشار النووي الذي اثبت انه اقل فاعلية وتفعل ما بوسعها للدفع من اجل تأمين المواد النووية. نجاح السياسة النووية الامريكية يعتمد علي دعم روسيا والصين. لا يمكن أن تحقق سياسة الولايات المتحدة ذي المسارين اي شي بدون دعمها ومساعدتها الكاملة. اولا يتعين علي الولايات المتحدة ان تستأنف احتياجات السلامة لروسيا والصين .تفجيرات مترو موسكو الاخيرة في 29 مارس 2010 توضح أن الدولة قد تكون ضحية

الارهابيين.قتل 308 شخص وأصيب اكثر من 600 في الهجمات.ردت القوات الروسية علي التفجيرات بهجوم في شمال القوقاز،يتعين علي الولايات المتحدة تدبير الدعم لروسيا.لا يمكن للولايات المتحدة فصل الهجوم الارهابي الاخير عن قضايا الامن القومي ،تسببت التفجيرات الارهابية في وفاة كثير من الاشخاص الابرياء. ولكن اذا حصل الانتحاريين علي سلاح نووي ،سيهلك نسبة كبيرة من السكان . ولم تتعرض الصين للإرهاب بنفس الطريقة التي تعرضت لها الولايات المتحدة و روسيا ولكن حينما يحدث الارهاب في اي مكان يرد بزيادة الامن.وكالات الجوازات الامريكية عززت الامن عقب انفجار موسكو.يتعين علي الولايات المتحدة ان تعبر عن جسامة وخطورة اي منظمة ارهابية تحصل علي مواد نووية. يجب ايضا ان تكون الولايات المتحدة علي دراية باقتصاديات ما تطلبه من روسيا والصين. الصين هي الزبون الثاني لنفط ايران والشركات الصينية استثمرت بشكل كبير في استكشاف وتطوير النفط الايراني. الصين لديها استثمار كبير في ايران ، بينما تطالب الولايات المتحدة الصين بفرض عقوبات صارمة. الولايات المتحدة لديها احتياجات اقتصادية كبيرة بتخفيف العقوبات علي الهند. بمطالبة الصين بفرض عقوبات صارمة علي إيران . تطالب الولايات المتحدة الصين بالتخلي عن استثمارات كبيرة ومصدر 11% من البترول الصيني. من غير المحتمل أن توافق الصين علي ذلك .ينبغي علي الولايات المتحدة ان تعمل مع الصين للتفاوض بشأن ضمان امن صيني مع ايران في مقابل ألا يطوروا الاسلحة النووية والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول للذي تحتاج اليه. هناك مخاطر مترتبة علي هذه السياسة .وجود الصين قد لا يكون موضع ترحيب في منطقة الخليج

الفارسي. تدعم الصين روسيا الصين رسميا ،من الممكن اما منع اسرائيل عن مهاجمة ايران أو السبب في ذلك. تخلي ايران عن برنامج الاسلحة النووية والسماح بمفتشين الوكالة الطاقة النووية سيجعل العالم مكان امن. تحتاج الولايات المتحدة لإعادة تأكيد دعمها للحلفاء في المنطقة وتهدئة مخاوفهم. كتب باترك سل مقالة مؤخرا في طهران تايمز مدعيا اسرائيل ، ايران والهند وباكستان هربت من توجيه اللوم أو العقوبات بسبب الانشطة النووية. في المقابل منحت الهند مؤخرا الوصول الميسر للوقود والتكنولوجيا النووية الامريكية،بينما باكستان الصديق الامريكي المقرب في الصراع ضد طالبان قد حصل علي مساعدة مالية كبيرة . هذه المعاملة المميزة لم تمتد علي الاطلاق لإيران. لدي سيل وجهة نظر والتي يمكن للولايات المتحدة ان تساعد وتدعم روسيا والصين .الولايات المتحدة وإيران لم يكونا علي وفاق منذ قبل الثورة الايرانية 1979،ولكن بالرغم من ذلك نفاق السياسة النووية ذات المسارين هي المشكلة.
روسيا شريك تجاري رئيسي مع ايران. العلاقات التجارية بين البلدين ازدادت لأكثر من 3،7 بليون دولار في 2008. مع ازدهار التجارة بين البلدين فإن روسيا ستجد صعوبة بالغة بالموافقة علي أي شكل من الاشكال ضد ايران. ويجب علي روسيا تعزيز التفاهم والتحالف بين الولايات المتحدة وايران لضمان أن الولايات المتحدة يمكن ان تساعد في تأمين المواد النووية الايرانية.

الملخص

يتعين علي الولايات المتحدة أن تؤكد علي أن الامن اولويتها القصوى. ابلت ادارة اوباما بلاء جيدا لضمان أن التركيز علي

السياسة النووية الامريكية هي ابقاء الاسلحة والمواد النووية ،اينما قد تكون ،امنه وبعيدة عن الجماعات الارهابية المتطرفة. وفي الوقت نفسه يتعين علي الولايات المتحدة ان تبذل قصارى جهدها لضمان فرض اي عقوبات علي دول نووية محتملة تحصل علي دعم ملتزم من جميع دول معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ،وخصوصا الصين وروسيا. وبالنسبة للهند وباكستان ،عقوبات الولايات المتحدة غير مؤثرة .يتعين علي الولايات المتحدة من ان كل دولة هي جزء من الضغط لتأمين المواد النووية.وعلي غرار عدم فاعلية سياسة عدم الانتشار بدون الدعم العالمي ، تأمين المواد النووية يجب أن يكون جهد عالمي. تواجه الولايات المتحدة صعوبة في تامين المواد النووية في حوزة دول مثل كوريا الشمالية وإيران. ومن الضروري ان تطالب ادارة اوباما روسيا والصين للعمل مع ايران لضمان ان لا تطور اسلحة نووية وان موادها النووية امنه. وبالنسبة لباكستان كان هناك دليل علي أن تأثير الدومنيو في بدء وتصاعد برنامج الاسلحة النووية. مدير مشروع جنوب اسيا لمجموعة الازمة الدولية ، تكتب سامينا أحمد من بداياتها،كانت السياسة النووية الباكستانية متمركزة حول الهند ،تتمحور حول تصورات تهديد من والعداء تجاه الهند.بمجرد ان اختبرت الهند السلاح النووي،كان من الضروري لباكستان أن تبدأ برنامج سلاح نووي ، يجب أن لا يغيب عن بال امريكا تأثير دولة تطور اسلحة نووية علي اعداء تلك الدولة. خاضت امريكا سباق تسلح مكثف خلال الحرب الباردة والذي ادي إلي تصنيع كمية هائلة من الاسلحة النووية. مثلما شعرت امريكا وروسيا انهم في حاجة إلي زيادة الانتاج بما يتناسب مع مخزناتهم،شعرت باكستان انهم في حاجة لتطوير اسلحة نووية للصمود ضد الهند,.تشعر ايران

بالكثير من نفس الضغوط لتطوير اسلحتهم النووية لتكون قريبة من اسرائيل. يجب علي اسرائيل ان تشعر بالأمان لتتخلي عن طموحات السلاح النووي مثلما اعطت الولايات المتحدة الكثير من الضمانات الامنية في مقابل انهاء ايران لبرنامج الاسلحة النووية،يجب علي روسيا والصين ان تعمل الشيء نفسه مع ايران. تغيرت السياسة الامريكية بشكل كبير منذ تطوير الاسلحة النووية. ومن الضروري للسياسة النووية الامريكية أن تتحول لسياسة عالميه مازالت الولايات المتحدة قوي عالمية ،ولكنها غير قادرة علي تأمين كل المواد النووية وتفرض عقوبات فاعلة بدون دعم دولي.لقد حان الوقت لروسيا والصين ان تظهر في الصورة.

المصادر

U.S. White House. Office of the Press Secretary. "Remarks by President Obama,"
Hradcany Square, Prague, Czech Republic, April 5, 2009, http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-By-President-Barack-Obama-InPrague-As-Delivered/.
Joby Warrick, "U.S. Has Concerns Over Security of Pakistan's Nuclear Weapons," *The*
***Washington Post*, November 11, 2007; David Sanger and William Broad, "U.S. Secretly**

Aids Pakistan in Guarding Nuclear Arms,” *The New York Times*, November 17, 2007.
Council on Foreign Relations Report, Independent Task Force Report No. 62- U.S.
Nuclear Weapons Policy, April 2009.
Sagan, Scott D., “Why Do States Build Nuclear Weapons? Three Models in Search of a
Bomb,” *International Security, Vol. 21 No. 3* (Winter 1996/1997): 54-86.
Robert Burns, “US and Europe rethink role of Cold War alliance,” *The Washington Post*,
April 21, 2010.
David E. Sanger and Peter Baker, “Obama Limits When U.S. Would Use Nuclear Arms,”
***The New York Times*, April 5, 2010.**
U.S. Department of State. Office of the Secretary of State. “Remarks at the 2010 AIPAC
Policy Conference,” Washington Convention Center, Washington, DC, March 22, 2010, http://www.state.gov/secretary/rm/2010/03/138722.htm.

David E. Sanger, "Obama's Worst Pakistan Nightmare," *The New York Times Magazine*, January 11, 2009.

David E. Sanger & William J. Broad, "Leaders Gather for Nuclear Talks as New Threat Is Seen," *The New York Times*, April 11, 2010.

The Dwight D. Eisenhower Library, "Atoms for Peace," General Assembly of the United Nations on Peaceful Uses of Atomic Energy, New York City, New York, December 8, 1953, http://web.archive.org/web/20070524054513/http://www.eisenhower.archives.gov/atoms.htm.

U.S. Congressional Research Service, "U.S. Nuclear Cooperation with India: Issues for Congress," RL33016, Paul K. Kerr, February 4, 2010.

Gary Milhollin, "Stopping the Indian

Bomb,” *The American Journal of International Law*, July 1987, 81 A.J.I.L. 593. See http://www.wisconsinproject.org/pubs/articles/1987/stoppingindianbomb.htm.

Nuclear Suppliers Group, “History of the NSG,” http://www.nuclearsuppliersgroup.org/Leng/01-history.htm (March 15, 2010).

Nuclear Non-Proliferation Act of 1978, Pub L. no. 95-242, [H.R. 8638], 92 Stat. 120, approved 10 March 1978.

International Atomic Energy Agency, “IAEA Board Approves India-Safeguards Agreement: Agreement Would Widen IAEA Access to Civil Nuclear Facilities,” 1 30 August, 2008, http://www.iaea.org/NewsCenter/News/2008/board010808.html (March 16, 2010).

U.S. White House, Office of the Press Secretary, “Joint Statement Between President George W. Bush and Prime Minister Manmohan Singh,” July 18, 2005,

http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2005/07/20050718-6.html

U.S. Department of State, Statement of Under Secretary of State for Political Affairs, R.
Nicholas Burns, , House Committee on International Relations, Hearing on “The U.S.
and India: An Emerging Entente?” September 8, 2005,
http://commdocs.house.gov/committees/intlrel/hfa23323.000/hfa23323_0f.htm

"Nuclear Facilities," *Middle East Defense News,* 8 June 1992.

“India Denies Nuclear Cooperation with Iran,” *Agence France Presse*, December 13,
2003.

John Larkin and Jay Solomon, “As Ties Between India and Iran Rise, U.S. Grows Edgy,”
***Wall Street Journal*, March 24, 2005.**

Vinay Kumar, “India will not be a source of nuclear proliferation, says Pranab,” *The*
***Hindu*, September 6, 2008.**

United States-India Nuclear Cooperation Approval and Non-proliferation Enhancement
Act, Pub L. no. 110-369 [H.R. 7081] approved 8 October 2008.
Jayshree Bajoria, “The U.S.-India Nuclear Deal,” Council on Foreign Relations, November 20, 2009, http://www.cfr.org/publication/9663/ (March 17, 2010).
31
Draft Report of National Security Advisory Board on Indian Nuclear Doctrine, Embassy
of India, August 17, 1999, http://www.indianembassy.org/policy/CTBT/nuclear_doctrine_aug_17_1999.html (March 17, 2010).
Vipin Narang, “Posturing for Peace?: Pakistan’s Nuclear Postures and South Asian
Stability,” *International Security, Vol. 34, No. 3 (Winter 2009/10)*, pp.38.
U.S. Department of State, “Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,” Signed
at Washington, London, and Moscow July

1, 1968, Ratified by U.S. President November
24, 1969,
http://www.state.gov/www/global/arms/treaties/npt1.html.
Sanjay Dutta, “Safe Passage for Iran gas: Pak,” *The Times of India*, April 2, 2010.
“The Non-Aligned Movement and History,” The Non-Aligned Movement, http://www.nam.gov.za/background/history.htm (March 17, 2010).
A. Q. Khan, “Kahuta—A History,” *The News International*, August 12, 2009.
U.S. Congressional Research Service, “Pakistan’s Nuclear Weapons: Proliferation and
Security Issues,” RL34248, Paul K. Kerr and Mary Beth Nikitin, February 23, 2010.
“Interview with Abdul Qadeer Khan,” *The News*, May 30, 1998.
Arms Control Association, “Nuclear Weapons: Who Has What at a Glance,” http://www.armscontrol.org/factsheets/Nuclearweaponswhohaswhat (March 18, 2010).
Ninan Koshy, “Maximizing Minimum Nuclear Deterrence,” *Asia Times*, June 4,

2009.
32
"Pakistan Command Meeting Voices Concern Over Indo-US Nuclear Deal," Pakistan TV, April 12, 2006.
"Pak Nuclear Program Faces 35% Cut," *The News*, May 1, 2009.
Ben Arnoldy, "Could Taliban Get Keys To Pakistan's A-Bomb? Experts See The Islamic Fighters As Less Of A Risk Than Radical Insiders Gaining Access To Nuclear Materials," *The Christian Science Monitor*, May 15, 2009.
House Foreign Affairs Committee Hearing on Democracy, Authoritarianism and Terrorism in Contemporary Pakistan, November 7, 2007.
Secretary of Defense Robert Gates, "Express TV Interview," January 21, 2010.
"Al Baradei to Al Hayat," *Dar Al Hayat*, English Edition on-line, January 10, 2008, http://english.daralhayat.com/Spec/01-2008/Article-20080110-639032eb-c0a8-10ed-01ae-81ab2ea588db/story.html (March

18, 2010).
"Pak Nukes Safely Guarded, Says Narayanan," ***The Press Trust of India*****, December 16,**
2007.
The White House, Office of the Press Secretary, "Statement by President Barack Obama
on the Release of Nuclear Posture Review," 6 April 2010.
The White House, Office of the Press Secretary, "Press Conference By The President At
The Nuclear Security Summit," Washington Convention Center, Washington, DC, 13
April 2010.

"Moscow Vows to Avenge Bomb Blasts," ***BBC News*****, March 29, 2010, http://news.bbc.co.uk/2/hi/8593961.stm (April 29, 2010).**
Megan K. Scott, "US transit security beefed up after Moscow blast," ***Associated Press,***
March 29, 2010,
http://articles.sfgate.com/2010-03-29/new

s/20827189_1_transitsystems-transit-agencies-subway (April 2, 2010).
Robert Haddick, “This Week at War: Could China Disarm Iran?,” *Foreign Policy*, April 16, 2010.
Patrick Seale, “Hypocrisy of the nuclear game,” *Tehran Times*, May 1, 2010.
“Tehran, Moscow talk trade,” *Tehran Times*, February 4, 2010.

السيرة الذاتية

بيرنت بوي تشيني ولدت في دالاس وحاصلة علي بكالوريوس فنون متخصصة في اللغة الانجليزية والحكومة من جامعة تكساس في مايو 2006.